اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 24-01-2010 رقم العـدد: 15856 رقم الصفحة: 24 مسلسـل: 161 رقم القصاصة: 1

١٠×١٠ الوصول بالمملكة إلى دول العشر عالميا في التنافسية

أحمد ضاحي - الرياض

تعتبر الهيئة العامة للاستثمار أحد الأركان الأساسية في منظومة المجالس والهيئات الاقتصادية المتخصصة التي أنشئت في المملكة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والإداري، وبعد صدور نظام الاستثمار الأجنبي الأخير، أنشئت الهيئة، وأوكل إليها مسؤولية العناية بشؤون الاستثمار، بشقيه الوطني والأجنبي، والعمل على تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار في المملكة، وتطوير الأنظمة والسياسات والإجراءات المتعلقة به.

ففي شهر جمادى الثانية ١٤٢٥هـ الموافق أغسطس ٢٠٠٤م، وجه خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ بإيجاد حلول عملية وآليات عمل لتحسين مناخ الاستثمار بشكل عام، وأن تجتمع الهيئة مع أصحاب السمو والمعالي للاتفاق على آلية لمعالجة هذه التحديات، وإعداد حلول سريعة لتحسين المناخ الاستثماري في المملكة بشكل عام، كما وجه ـ حفظه الله ـ الهيئة برفع تقرير في غضون ستة أشهر عن الآليات التي يتم الاتفاق عليها في هذا الخصوص.

ولقد كان لهذه التوجيهات السامية الكريمة أثر فعال في حفز جهود الهيئة العامة للاستثمار للمضي في برامج تحسين البيئة الاستثمارية، وإطلاق المبادرات الكبيرة لجعلها واحدة من أفضل بيئات الاستثمار على نطاق العالم. كما كان للتعاون والتنسيق الفعال بين الهيئة ومختلف الأجهزة الحكومية ذات العلاقة، دور محوري في بلوغ النتائج المشرفة التي تحققت في مجال رفع تنافسية اقتصاد المملكة.

برنامج (١٠ × ١٠)

من هذا المنطلق طرحت الهيئة العامة للاستثمار برنامج ١٠ × ١٠ بهدف الوصول بالمملكة إلى مصاف الدول الـ ١٠ الأوائل في تقارير التنافسية الدولية مع نهاية عام ٢٠١٠م، وذلك من خلال تطوير استراتيجية متكاملة للرفع من تنافسية المملكة، وإطلاق مبادرات ومشاريع محددة، ومتابعة تلك المشاريع للتأكد من تنفيذها في الوقت المحدد لها، وبما يضمن تحقيق الهدف منها . وهو هدف طموح - والعمل على تحقيق إنجازات كبيرة لتحسين الكفاءة والإنتاجية في أداء الأعمال، مما يعني تحقيق قفزات مهمة على سلم تصنيف التنافسية الدولي.

ويمثل التحول من اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد قائم على المعرفة تحديا كبيرا يبذل فيه المزيد من الجهود لتعزيز روح المبادرات الاستثمارية في المجتمع. حيث يتم توليد الثروات فيه عن طريق الابتكار والإبداع. وتسعى الهيئة لتحقيق أهداف هذا البرنامج من خلال التعاون الوثيق مع الأجهزة الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة.

> جهود كبيرة يقوم بها المركز الوطني للتنافسية منذ إنشائه

المركز الوطني للتنافسية

تم إنشاء المركز الوطني للتنافسية عام ٢٠٠٦م لدعم برنامج التنافسية للمملكة العربية السعودية، ومساعدة الهيئة العامة للاستثمار لتحقيق أهداف برنامج ١٠ × ١٠، وذلك من خلال تقديم مشورة فنية موضوعية قائمة على البيانات المؤكدة لتحسين بيئة الاستثمار، وتحسين الأداء القطاعي، الأمر الذي سيساهم في رفع مستوى معيشة المواطنين. ويضمن استدامة الازدهار الاقتصادي في المملكة.

ويقوم مركز التنافسية الوطني بمباشرة مهماته على صعيدين، الأول ينحصر في النطاق المحلي، حيث الحاجة ماسة لدعم وتحفيز التطوير، والتحسين على مستوى القطاعات والشركات الوطنية. والثاني، يتعلق بالنطاق الخارجي أو الدولي إذ يقوم المركز بتقديم المساعدة لتحسين صورة المملكة في أذهان المستثمرين ونظرتهم لمناخ الاستثمار في المملكة، واستنادا على ذلك قام المركز بهيكلة إداراته وبرمجة أعماله لخدمة هذه الأهداف.

وتشتمل المهمات الرئيسة للمركز على: عكس مستوى التنافسية للمملكة بدرجة عالية من الشفافية والوضوح، وخلق الوعي بأهمية موضوعات التنافسية، وتحديد المجالات التي تحتاج للتحسين واقتراح مبادرات التحسين، ومتابعة ومراقبة التطورات في كل المشروعات والمبادرات الهادفة لتحسين التنافسية. كما سيقوم المركز الوطني للتنافسية بإصدار مجموعة من التقارير مصممة لمخاطبة مستويات مختلفة من المتلقين، بحيث تركز بعض هذه التقارير على تنافسية الدولة بصفة عامة أو بعض القطاعات المحددة، والبعض الآخر يركز على التطورات في بعض المشروعات المحددة، بحث تكون موجهة للمعنيين بذلك. وإلى جانب إصدار التقارير، يعمل المركز على خلق الوعي بأهمية رفع مستوى تنافسية المملكة، مستخدما في ذلك عددا من الوسائل المختلفة مثل العروض المصورة، وورش العمل، والندوات، والمؤتمرات... وغيرها.

والتنمية الاقتصادية

تتغير قدرة أية دولة على المنافسة حين اجتيازها مختلف مراحل التنمية الاقتصادية. ويمكن تقسيم ذلك إلى ثلاث مراحل هي

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 24-01-2010 رقم العـدد: 15856 رقم الصفحة: 24 مسلسـل: 161 رقم القصاصة: 2

الاقتصاد القائم على الموارد الطبيعية، والاستثمار، والابتكار.

وتتنافس الاقتصادات القائمة على عوامل الإنتاج بصفة أساسية على وفرة المواد والموارد الطبيعية وأسعارها المتدنية، فيما الاقتصادات التي تستند في تنافسيتها على الاستثمارات، تقوم الشركات بإنتاج سلع وخدمات نموذجية، ولكنها تصبح أكثر تطورا مع نقل التقنية والمهارات الذي يتنامى مع تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنشاء المشروعات المشتركة، والحصول على التراخيص من الشركات الأجنبية لإنتاج مختلف السلع والخدمات. وتقود زيادة الاستثمار في التجهيزات الأساسية، في ظل وجود بيئة ملائمة للأعمال، فضلا عن الإمكانية الكبيرة للحصول على التمويل المطلوب، إلى تحقيق تحسينات كبيرة وجوهرية في الإنتاجية. بينما تقود الشركات في الاقتصادات التي تستند تنافسيتها إلى الإبداع والابتكار بإنتاج سلع وخدمات مبتكرة ومتميزة موجهة للسوق العالمية، ويدفع ظهور هذه السلع والخدمات إلى حدوث المزيد من التطورات على صعيد تقنيات الإنتاج وأساليب الأعمال.

التحدي هو تحول الاقتصاد من الاعتماد على الموارد إلى المعرفة

ويصنف اقتصاد المملكة حاليا بأنه يعتمد في تنافسيته بالدرجة الأولى على الموارد الطبيعية (مؤشر الاقتصاد قائد على عوامل الإنتاج)، إلا أن هناك بعض الأنشطة الاقتصادية، كالصناعات التحويلية، والأعمال المصرفية، وخدمات الرعاية الصحية والسياحة، وذلك على سبيل المثال لا الحصر، يمكن تصنيفها على أنها في مرحلة التنافسية القائمة على الكفاءة، وبعضها الآخر على أنه في مرحلة التنافسية القائمة على الإبداع والابتكار.

تقييم التنافسية

يتم تقييم التنافسية في مختلف الدول بواسطة عدة مؤسسات عالمية باستخدام مجموعة متناسقة من المعايير. ومن أبرز هذه المؤشرات مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر عن البنك الدولي - مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ومؤشر التنافسية الشامل الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، ومؤشر التنافسية العالمي الذي يصدر عن المعهد العالمي لتطوير الإدارة (IMD). وفي الوقت نفسه هناك جهات أخرى تقوم بتقييم عناصر مختلفة من الأداء الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، يقوم معهد ملكن بتقييم كيفية حصول الشركات على رأس المال، وتقوم مؤسسة هيرتيج بتقييم درجة الحرية الاقتصادية (غياب النظم المقيدة)، ويهتم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بقياس تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتضمن تقرير البنك الدولي حول مناخ الاستثمار قياسات تتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفرص الاستثمار في دول العالم.

وحققت الدول التي تبوأت درجات عالية في سلم التصنيفات العالمية تقدما ملحوظا في هذا الاتجاه، كما تمكنت من ذلك بفضل أدائها المتميز في مجالات اقتصادية كلية وجزئية رئيسة، منها: بيئة الاقتصاد الكلي من حيث: فوائض مرتفعة في الموازنة العامة مع قدر قليل من التدخل في الإنفاق الحكومي، وتصنيف ممتاز للجدارة الائتمانية للدولة، ومعدل تضخم منخفض، ومؤسسات حكومية وخاصة قوية يغيب فيها الفساد. وتتمتع بالشفافية في أنشطة الأعمال والأداء الحكومي؛ والاستقلال القضائي؛ وتطبيق مبادئ حقوق الملكية. كما يركز معدل التقنية والابتكار على الإنفاق المرتفع في مجال الأبحاث والتطوير، والإقبال الشديد على تبني التقنيات الجديدة، والتعاون الوثيق بين الجامعات والصناعة في مجال الأبحاث العلمية، والاستخدام الفاعل للتقنية، بينما يعتمد التعليم والتدريب في الدولة على معدلات التحاق عالية بالمراحل التعليمية؛ وتكون المؤسسات التعليمية ممتازة؛ وقوى عاملة ماهرة.

وتساعد تقييمات هذه المؤسسات العالمية صانعي السياسات في بلورة مبادرات ملائمة لتطوير التنافسية، مع ترتيب أولوياتها، وتحديد آليات تنفيذها. وتؤثر تلك التصنيفات في قرارات المستثمرين ومسؤولي الشركات التنفيذيين، وذلك فيما يتعلق بأنشطة الاستثمار في أية دولة. ويمكن أن تمثل هذه التصنيفات موجها أو مقياسا مرجعيا لأية دولة تهدف إلى تعزيز قدراتها التنافسية، ورصد ما تحققه من تقدم في هذا الصدد.

وتستخدم الهيئة العامة للاستثمار مؤشر سهولة أداء الأعمال، ومؤشر التنافسية الشامل (GCI)، ونتائج تقرير الاستثمار العالمي، وذلك لرصد التقدم المتحقق في تنفيذ برنامجها (٢٠١٠-٢٠١٠)، الذي يعتبر طموحها لكي تكون ضمن أفضل عشر دول تنافسية، وذلك على الأقل في واحد من هذه التصنيفات الدولية الثلاثة. وإضافة إلى ما تقدم تركز الهيئة على رصد المؤشرات التي ترد في تقرير الاستثمار العالمي، الذي تصدره منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتي تعرف اختصارا بـ«الأونكتاد».